

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

أوراق موجزة

الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية
كانكون - المكسيك، ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

أولويات الدول النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف:

المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاقيات جولة أورغواي

هشام يوسف(*)

ملاحظة: الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة آراء الإسكوا
(*) مثل المستشار هشام يوسف مصر في منظمة التجارة العالمية في إطار عمله في وفد مصر الدائم لدى
الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ وتابع الموضوعات المتعلقة بالنظام التجاري متعدد
الأطراف منذ عام ١٩٩٢ وهو معار حالياً من وزارة الخارجية المصرية للعمل في الجامعة العربية.

تصدير

في إطار سعيها لزيادة المعونة الفنية إلى الدول العربية في مجال قضايا منظمة التجارة العالمي، أعدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مجموعة من الأنشطة لتحضير الدول العربية للمساهمة في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، الذي سينعقد في مدينة كانكون بالمكسيك في الفترة ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

جاء الإعداد لهذا المؤتمر في عدة مراحل هي: إعداد مجموعة من أوراق العمل الموجزة تتناول كافة القضايا المطروحة للتفاوض في منظمة التجارة العالمية. وقد قام بإعدادها نخبة من الخبراء العرب المشهود لهم بالكفاءة بالإضافة إلى الجهد الذي بذله خبراء سكرتارية الإسكوا. وقد قام بمراجعة وتنقيح هذه الأوراق متخصصون لديهم خبرة كبيرة في هذا المجال، وقام بطباعتها ونشرها قسم خدمات المؤتمرات في سكرتارية الإسكوا. وسيتم تنويع ذلك بعقد اجتماعين، الأول على مستوى الخبراء، ويتناول في مناقشته ما تم إنجازه في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية من القضايا التي يشملها برنامج عمل الدوحة، وموقف الدول العربية في هذه الجولة من المفاوضات، وإعداد توصيات تشكل بلورة لتلك القضايا في إطار الاستعداد للمؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة، والثاني على مستوى الوزراء العرب وسيشارك فيه مسؤولون عن قضايا منظمة التجارة العالمية، ورؤساء منظمات دولية وعربية، وخبراء، وممثلون عن القطاع الخاص العربي، والجمعيات الأهلية. وسوف يتناول الموضوعات التي يتوقع طرحها في مؤتمر كانكون والموضوعات التي تهم الدول العربية.

وقد حققت الإسكوا هذا الإنجاز في إطار تعاونها الوثيق مع المنظمات العربية والدولية، ويشاركها في تنظيم الاجتماعين جامعة الدول العربية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد). وقدم كل من البنك الدولي ومركز بحوث التنمية الدولية (كندا) دعماً مالياً لإنجاز هذا المشروع. وإنني أنتهز هذه الفرصة لأقدم إليهما خالص الشكر والتقدير. ونأمل أن تشجع هذه المبادرة منظمات دولية وعربية أخرى على دعم أنشطة الإسكوا التي يكون بعضها على شكل معونة فنية وبناء القدرات في الدول العربية في مجالات مختلفة ذات علاقة وثيقة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، بما في ذلك تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمستجدات الدولية المتسارعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإسكوا قامت منذ إنتهاء أعمال المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، بإنجاز العديد من الأنشطة التي تناولت قضايا النظام التجاري العالمي الجديد. وتتنوع هذه الأنشطة ما بين تدريب للعاملين في مجال التجارة الدولية في الدول العربية، وعقد اجتماعات على مستوى الخبراء، وتقديم الخدمات الاستشارية، والاستجابة لطلب أي دولة عضو لدراسة قضايا تهمها في هذا المجال، مثل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وكان للتعاون مع منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أثر كبير في إنجاز العديد من هذه الأنشطة.

يشمل برنامج الدوحة للتنمية موضوعات كثيرة يجري عليها التفاوض حالياً مثل الزراعة، والخدمات، والتجارة والبيئة، والنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، وقواعد منظمة التجارة

العالمية (الدعم ومكافحة الإغراق والترتيبات التجارية الإقليمية)، ونظام فض المنازعات، وقضايا تتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. وهناك قضايا ستستمر في المستقبل إذا ما توصلت الدول الأعضاء إلى إجماع على طرق التفاوض بشأنها، وهي التجارة وعلاقتها بالإستثمار، والتجارة وسياسة المنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة. كما أن هناك موضوعات جاءت ضمن إعلان الدوحة من بينها التجارة والديون والمال، والتجارة ونقل التكنولوجيا، وهي تخضع لدراسة في مجموعات العمل التي شكلت لهذا الغرض. وهذه الموضوعات ستتناولها تفصيلاً هذه الأوراق الموجزة.

إننا إذ نقدم المجموعة من الدراسات الموجزة نتمنى أن يستفيد منها متخذو القرار في الدول العربية، والباحثون، والعاملون في مجال التجارة الدولية، والمتقنون العرب. ونأمل أن تكون ذات فائدة للدول العربية، لتمكين من الاستفادة من الفرص التي يتيحها نظام التجارة العالمي الجديد.

إن عالم اليوم تحركه المصالح الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات، وتعمل الدول جاهدة على جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية لإقامة المشروعات الإنتاجية وتشغيل العديد من الباحثين عن فرص عمل، وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وليس أمام الدول العربية سوى العمل وبذل المزيد من الجهد في مجالات زيادة الإنتاج وتحقيق شروط الجودة والتدريب وغيرها، لتجد منتجاتها مساحة في الأسواق العالمية.

وستعمل الإسكوا معكم دائماً لتحقيق ذلك، والله الموفق.



مرفت تلاوي

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة

الأمين التنفيذي للإسكوا

المحتويات

الصفحة

ج	تصدير.....
١	مقدمة.....
٢	أولاً - خلفية إثارة الدول النامية لصعوبات تنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي.....
٦	ثانياً - المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية.....
٧	ثالثاً - المساعدات الفنية.....
٨	رابعاً - اتفاق الملابس والمنسوجات.....
٨	خامساً - النفاذ إلى الأسواق.....
٩	سادساً - المواصفات الفنية والمعايير الصحية.....
١٠	سابعاً - التقييم الجمركي.....
١٠	ثامناً - الدعم والإجراءات التعويضية.....
١١	تاسعاً - مكافحة الإغراق.....
١٢	عاشراً - الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.....
١٣	حادي عشر - اتفاقية الجوانب التجارية ذات العلاقة بالاستثمار.....
١٣	ثاني عشر - الزراعة.....
١٤	ثالث عشر - تجارة الخدمات.....
١٤	رابع عشر - الخلاصة ونظرة مستقبلية.....

مقدمة

بدأت الدول النامية في إثارة الصعوبات المرتبطة بتنفيذ أحكام اتفاقيات جولة أوروغواي في إطار التحضير للاجتماع الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وجاء ذلك كرد فعل لمواجهة رغبة الدول المتقدمة في البدء في التفاوض حول مجموعة من الموضوعات الجديدة هي : الاستثمار، وقواعد المنافسة، وتيسير التجارة والمشتريات الحكومية.

فكانت الدول النامية ترى أن جولة أوروغواي لم تنته وأنها لم تقم بعد بتنفيذ معظم الالتزامات التي كان ينبغي عليها تنفيذها في إطار البرنامج الزمني لتنفيذ تلك الالتزامات والمنصوص عليها في الاتفاقيات المختلفة.

ثم أثارت الدول النامية موضوع الصعوبات المرتبطة بتنفيذ أحكام اتفاقيات جولة أوروغواي مرة أخرى في إطار الإعداد للمؤتمر الوزاري الثاني الذي عقد في جنيف في أيار/مايو ١٩٩٨، والثالث الذي عقد في سياتل في تشرين الثاني/نوفمبر، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، والرابع الذي عقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وذلك في محاولة لإضفاء التوازن - من وجهة نظرها - على اتفاقيات جولة أوروغواي في ضوء تجربتها في تنفيذ تلك الاتفاقيات.

وما زال هذا الموضوع مطروحا للنقاش في إطار المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة والذي سيعقد في المكسيك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وستعرض هذه الورقة لتطور تناول المنظمة والمؤتمرات الوزارية المتعاقبة لهذا الموضوع.

أولاً - خلفية إثارة الدول النامية لصعوبات تنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي

كانت هناك خلافات حول تفسير مفهوم ما أطلق عليه "مسائل التنفيذ" منذ أن بدأت الدول النامية في طرح الموضوع في المنظمة العالمية للتجارة، فقد أثارت الدول النامية الصعوبات المرتبطة بتنفيذ أحكام اتفاقيات جولة أوروغواي من منطلق تقييمها لنتائج الجولة في ضوء ما قامت به من جهود لتنفيذ تلك الأحكام على أرض الواقع.

وتلخص الدفع الذي تقدمت به الدول النامية بشكل عام في أن جولة أوروغواي عملت على التوصل إلى العديد من الصفقات. وكان بعض هذه الصفقات بين الدول المتقدمة لحل خلافات فيما بينها البعض ومثال ذلك الخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول ملف الزراعة. كما كانت هناك صفقة بين الدول النامية من جهة والدول المتقدمة من جهة أخرى التي تلخصت في تقديم تنازلات من الجانبين، وكان ينبغي ألا تكون هذه الصفقة متوازنة، بل أن تميل لصالح الدول النامية في ضوء أوضاعها الاقتصادية ومستوى مساهمتها في التجارة العالمية الذي كان العمل على زيادته من ضمن أهداف جولة أوروغواي، غير أن الدول النامية وجدت أن توازن الحقوق والواجبات بين الدول النامية والمتقدمة لم يتحقق، ناهيك عن أن يميل الميزان لصالح الدول النامية.

وكانت الصفقة التي توصل إليها في جولة أوروغواي بين الدول النامية من جهة والدول المتقدمة من جهة أخرى تتمثل في قيام الدول النامية بالالتزام بالعديد من القواعد والإجراءات وتقديم التنازلات في بعض المجالات، وأهمها:

١- تخفيض مستوى الرسوم الجمركية واتخاذ إجراءات لتحرير استيراد الدول النامية للسلع الصناعية والزراعية.

٢- تحرير تجارة الخدمات بشكل عام، وتقديم تنازلات محددة في مجالات فرعية معينة، (ولكن تتبقي الإشارة إلى أن التنازلات المطلوبة من الدول النامية اتسمت ببعض المرونة).

٣- تطبيق قواعد صرامة في التعامل مع الاستثمار (من بينها إنهاء قيام الدول النامية بفرض شرط استخدام المستثمر الأجنبي نسبة محددة من المكون المحلي كي يحق له التمتع بمزايا إضافية).

٤- تطبيق قواعد صارمة في مجال حماية الملكية الفكرية، تستهدف رفع مستويات الحماية وتوفير أكبر قدر من الحقوق لأصحاب الملكية الفكرية الذين ينتمون إلى الدول المتقدمة وذلك على حساب الدول النامية.

في المقابل، التزمت الدول المتقدمة ببعض القواعد وب تقديم بعض التنازلات، وأهمها:

(أ) تحرير تجارتها في قطاعات تهم الدول النامية وعلى رأسها السلع الزراعية والسلع الاستوائية.

(ب) تحرير وتخفيض القيود على وارداتها من الملابس والمنسوجات.

(ج) تقديم مساعدات للدول النامية لتمكينها من تنفيذ التزاماتها.

(د) الموافقة على تمتع الدول النامية بمعاملة خاصة وتفضيلية في مختلف الاتفاقيات.

وكان تقييم الدول النامية أنها تقوم بتنفيذ التزاماتها طبقاً لما تقضي به الاتفاقيات، إلا أن الفوائد التي كانت تتوقعها من الجولة لم تتحقق، فلم يكن هناك تحرير حقيقي أدى إلى نفاذ ملموس إلى أسواق الدول المتقدمة في المجالين الأساسيين اللذين يهتمان الدول النامية (المنتجات الزراعية والملابس

والمنسوجات) بسبب بعض الإجراءات والممارسات الحمائية التي اتخذها العديد من الدول المتقدمة، ومنها على سبيل المثال:

- إساءة استخدام قواعد مكافحة الإغراق لمنع نفاذ بعض السلع الصناعية والملابس والمنسوجات من الدول النامية إلى أسواقها.
- إساءة استخدام أحكام الوقاية الخاصة الواردة في اتفاقية الملابس والمنسوجات.
- استبدال العوائق الجمركية بعوائق فنية بما في ذلك الإجراءات الصحية وإجراءات أخرى خاصة بالموصفات والمعايير وجدت الدول النامية صعوبة في الامتثال بها، سواء بالنسبة لبعض السلع الزراعية أو السلع الزراعية المصنعة أو بعض السلع الصناعية.

من ناحية أخرى، كانت الدول النامية ترى أنها لم تحصل على المساعدات التي كانت تتوقع الحصول عليها حتى تتمكن من تنفيذ التزاماتها.

بالإضافة إلى ذلك، وجدت الدول النامية أن الأحكام الخاصة والتفضيلية صيغت بأسلوب غير ملزم، مما أدى إلى عدم تنفيذ العديد منها وبالتالي الإخلال بالتوازن في العديد من الاتفاقيات، وربما بشكل عام في الصفقة التي توصل إليها في إطار جولة أوروغواي.

وكانت الدول النامية تدلل على عدم التوازن الناتج عن اتفاقيات جولة أوروغواي، وربما في النظام التجاري بشكل عام بما يلي:

١- إن عدداً ضخماً من الدول النامية، وبشكل خاص في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط قد انخفض نصيبها من التجارة الدولية على مدى العقود القليلة الماضية، وكان الاستثناء بعض دول جنوب شرق آسيا التي شهد نصيبها في التجارة الدولية ارتفاعاً ملحوظاً. وكان العديد من الدول النامية يرى أن هذا يعود إلى عدم قيام الدول المتقدمة بتحرير تجارتها في قطاعات كثيرة تهم الدول النامية وعلى رأسها: السلع الزراعية، والسلع الزراعية المصنعة، والمنتجات الاستوائية، والملابس والمنسوجات، والمنتجات الجلدية وغيرها من القطاعات التي تهم الدول النامية.

٢- كانت سكرتارية الجات قد أعدت عام ١٩٩٤ دراسة لتقدير العائد المنتظر من اتفاقيات جولة أوروغواي فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق. وقد ذهبت هذه الدراسة إلى أن هذا العائد سيتمثل في إضافة حوالي ٧٥٥ مليار دولار إلى إجمالي صادرات الدول النامية، ورفع دخلها بما قيمة ٢٣٥ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٠٢، وأن هذه التقديرات سترتفع بشكل ملحوظ عندما تضاف إليها المكاسب المنتظرة من زيادة التجارة في الخدمات. وقد طلب العديد من الدول النامية من سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة مراجعة هذه التقديرات ومقارنتها بإحصاءات التجارة الدولية على أرض الواقع. لكن سكرتارية المنظمة لم تقم بذلك، بل بدأت في تقدير العائد المنتظر من الدخول في جولة جديدة من المفاوضات، متجاهلة تقديراتها السابقة.

٣- شعر العديد من الدول النامية وخاصة الدول الأفريقية أن الفائدة التي حققتها من النظام التجاري متعدد الأطراف ضئيلة للغاية، وطلب بعض الدول النامية من سكرتارية المنظمة دراسة مدى فائدة الدول المختلفة من النظام التجاري متعدد الأطراف حتى يتسنى التعرف على مدى توازن الفائدة منه بما يمكن أن يساهم في تحديد المجالات التي ينبغي التركيز على تحريرها في المفاوضات التالية، سواء في تجارة السلع أو الخدمات، حتى تتمكن الدول النامية من تنويع صادراتها من السلع والخدمات وجني فائدة أكبر من النظام التجاري متعدد الأطراف. وهذا ما لم يتم أيضاً.

٤- طلبت الدول النامية أيضا العمل على التوصل إلى مؤشرات للتعرف على مدى اندماج الدول النامية في النظم التجاري متعدد الأطراف، وأن يتم رصد هذه المؤشرات دورياً للتعرف على التقدم الذي تحرزه الدول النامية في هذا المجال، وحتى تتمكن من تحديد أوجه الضعف في النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف وكذلك في السياسة التجارية المتبعة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء . وقد اكتسب هذا الموضوع أهمية متزايدة في ضوء الأزمة المالية التي شهدتها بعض دول جنوب شرق آسيا في السنوات الأخيرة من عقد التسعينات، والتي أكدت أن للاندماج في الاقتصاد العالمي جوانب إيجابية وأخرى سلبية، وأن مهمة الدول النامية لا تقتصر على العمل على الاندماج في الاقتصاد العالمي، بل عليها أن تقوم بذلك أخذاً في الاعتبار بعض الجوانب السلبية لهذا الاندماج.

٥- يرى العديد من خبراء التجارة أن تحقيق التوازن في النظام التجاري متعدد الأطراف يجب ألا يؤدي إلى تقديم المزيد من التنازلات أو ما أطلق عليه "التنازل أو الدفع المزدوج"، أي أن الدول النامية قامت بالتنازل في إطار جولة أوروغواي متصورة أن النتائج تتسم بتوازن مقبول، فيجب ألا يطلب منها أن تتنازل مرة أخرى لإصلاح الخلل في هذا التوازن، بافتراض أنها ستتحجج في ذلك، ودون أن تحصل على مقابل.

غير أن الدول المتقدمة لم تقبل جوهر الدفع الذي تقدمت به الدول النامية، إذ رأت نصوص الاتفاقيات التي نجمت من جولة أوروغواي كانت متوازية في تعيينها للحقوق والواجبات بين الدول النامية والمتقدمة، وأن التنفيذ لم يكشف عن أي خلل في هذا التوازن، وأن الدول النامية ربما كانت واجهت صعوبات في التنفيذ، ولكن يمكن التعامل مع تلك الصعوبات من خلال المساعدات الفنية وزيادة الوعي والتدريب. ولذا فإن الأمر لا يتطلب في نهاية المطاف أي تعديل جوهري في النصوص أو في التوازن الحالي بين الحقوق والواجبات، وعلى ذلك ينبغي أن يدخل أي تعديل في الالتزامات في إطار المفاوضات الجديدة ويتطلب تنازلات إضافية.

من هذا المنطلق، كانت الفجوة في المواقف أكبر من أن يتم التعامل معها دون تنازل جوهري فيما يتعلق بتوصيف المشكلة وبالتالي في مسار محاولات التوصل إلى حلول بشأنها.

كان هذا هو موقف الدول النامية والدول المتقدمة في إطار الإعداد للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في جنيف في أيار/مايو ١٩٩٨، فقد اتفق على أن "التنفيذ الكامل والأمين لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية والقرارات الوزارية ضروري للحفاظ على صدقية النظام التجاري متعدد الأطراف ولا غنى عنه للحفاظ على قوة الدفع لنمو التجارة العالمية، وخلق فرص عمل ورفع مستويات المعيشة في كافة أنحاء العالم". كما قرر الوزراء متابعة تقييم تنفيذ كل اتفاقية وتحقيق أهدافها في المؤتمر الوزاري الثالث، "وأن هذا التقييم سيتناول، ضمن أمور أخرى، المشاكل التي تواجه عملية التنفيذ وانعكاساتها على فرص تجارة وتنمية الأعضاء" وهكذا سمحت هذه الصيغة باحتفاظ الطرفين بموقفيهما.

ثم بدأت الوفود في العمل على تقييم تنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي بعد المؤتمر الوزاري الثاني. لكن ذلك لم يؤدي إلى تقدم يذكر، فيما عدا تجميع مسائل التنفيذ التي أثارها الدول أعضاء المنظمة، وتضمنت ٩٩ مسألة كان يفترض التعامل معها، ولكن، نتيجة فشل مؤتمر سيائل اتفق مجلس الشؤون العامة في المنظمة، الذي تولى بعد هذا الفشل مسؤولية القيام بالمهام المنوطة بالمؤتمر الوزاري، على أن تتناول في جلسات خاصة (عرفت أيضاً باسم الآلية الخاصة أو آلية التنفيذ) وخاصة تلك التي أثارت في إطار الإعداد لمؤتمر سيائل. وكان ينبغي الانتهاء من هذه المهمة تمهيداً لعرض يتوصل إليه المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

وكان المطلوب هو تقييم الصعوبات التي تواجه تنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي، والتوصل إلى اتفاق حول سبل التعامل معها واتخاذ القرارات اللازمة لذلك.

وقد تعرض في المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة لحوالي ٤٦ موضوعاً من بين الموضوعات التسعة والتسعين، وذلك في القرار الخاص بالتنفيذ الذي صدر عن المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة.

إلا أن نتائج المؤتمر الوزاري الرابع وضعت مسائل التنفيذ ضمن إطار المفاوضات الجديدة، ودخلت في إطار صفقة جديدة قد تتطلب قيام الدول النامية بتقديم تنازلات إضافية. وإذا تحقق ذلك، سيصبح هناك خلل مزمن في النظام التجاري الدولي، إذ سيتم البناء على أسس وقواعد غير متوازنة، حتى إذا افترضنا جديلاً أن نتائج جولة المفاوضات الحالية ستكون متوازنة في مجمل الواجبات والالتزامات بين الدول النامية والمتقدمة.

هكذا، لم تنجح جهود الدول النامية التي كانت ترغب في العمل على إضفاء التوازن على نتائج جولة أوروغواي قبل الدخول في مفاوضات جديدة في تحقيق هذا الهدف، كما لم تنجح حتى في الحصول على اعتراف من الدول المتقدمة بوجود عدم توازن يمكن أن يتم التعامل معه في إطار جولة مفاوضات جديدة، بل رأت الدول المتقدمة أن أي تعديل في اتفاقيات جولة أوروغواي سيؤدي إلى تغيير في الحقوق والالتزامات للأطراف المختلفة ما يتطلب تقديم الدول النامية التي ترغب في إدخال هذه التعديلات لتنازلات جديدة وإضافية.

وما زالت هناك خلافات حول العلاقة بين مسائل التنفيذ والإطار العام للمفاوضات التي بدأت في أعقاب المؤتمر الوزاري الرابع وهناك تفسيرات مختلفة لنطاق المفاوضات حول مسائل التنفيذ أهمها تفسيران، يرى الأول منهما أن كافة مسائل التنفيذ (التي تغطيها قائمة جديدة بالمواصفات العامة أعدت على أساس من الموضوعات الذي أثارها الأعضاء في إطار التحضير للمؤتمر الوزاري الثالث وتم التعامل مع بعضها) تدخل ضمن إطار المفاوضات، أما التفسير الثاني فيرى أن مسائل التنفيذ التي تدخل في إطار المفاوضات تقتصر على تلك التي قام الإعلان الختامي للمؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة بتحديد مرجعية وأهداف تفاوضية محددة لها.

يستند التفسير الأول إلى أن الفقرة ١٢ من برنامج العمل الذي تم الاتفاق عليه في المؤتمر الوزاري الرابع أشارت إلى أن الوزراء "يوافقون أن المفاوضات حول مسائل التنفيذ التي لم يتوصل إلى اتفاق حولها ستكون جزءاً لا يتجزأ من برنامج العمل.

كما تشير الفقرة ١٢ إلى أن هناك مسارين للتفاوض حول مسائل التنفيذ، موضحة أن المسائل التي لها مرجعية محددة للتفاوض في الإعلان الوزاري سيتم التعامل معها في إطار الجهاز التفاوضي الذي تقيمه لجنة المفاوضات التجارية (Trade Negotiations Committee (TNC (وهي اللجنة المسؤولة عن متابعة مجمل سير المفاوضات).

أما المسار الثاني فيتعرض لمسائل التنفيذ التي لم يتوصل إلى اتفاق حولها في المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة والتي ينبغي على أجهزة منظمة التجارة العالمية التعامل معها كأولوية ورفع تقارير عما يتم إنجازه حولها إلى لجنة المفاوضات التجارية بحلول نهاية عام ٢٠٠٣.

كما يستند هذا التفسير إلى أن الفقرة ١٣ من القرار الخاص بمسائل التنفيذ الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع أشارت أيضاً إلى أن الوزراء وافقوا على أن تعالج القضايا التي لم يتم

التوصل إلى اتفاق حولها في المؤتمر الوزاري الرابع بما يتماشى مع الفقرة ١٢ من الإعلان الوزاري.

أما التفسير الثاني الذي لا يرى أن كافة القضايا التي أثرت حول مسائل التنفيذ تدخل في إطار المفاوضات فيدفع بان الإعلان الوزاري قام بتحويل بعض مسائل التنفيذ إلى لجان التفاوض، أما مسائل التنفيذ الأخرى فسيتم التعامل معها في إطار نشاطات اللجان القائمة في المنظمة وليس من خلال التفاوض حولها.

وسيتم التعرض في الأجزاء التالية إلى أهم الصعوبات والمسائل المتعلقة بالتنفيذ في اتفاقيات جولة أوروغواي المختلفة، ونتائج التعامل معها في إطار المؤتمر الوزاري الرابع وما بعد ذلك وحتى المراحل النهائية للتحضير للمؤتمر الوزاري الخامس الذي سيعقد في كانون في المكسيك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

ثانياً - المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية

تعتبر المواضيع التي تتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية من المسائل التي يكثر الخلاف حولها والأكثر تعقيداً وصعوبة في النظام التجاري متعدد الأطراف لأنها تتعلق بتفاوت الالتزامات بين الدول النامية والمتقدمة في النظام التجاري العالمي، وبالرغم من وجود قناعة من حيث المبدأ بأنه يمكن أن تكون هناك بعض الفروقات في المعاملة بين الدول النامية والمتقدمة إلا أنه عند التطبيق غالباً تظهر صعوبات شديدة في حصول الدول النامية على معاملة تفضيلية ذات تأثير.

ويرجع جزء لا يستهان به من هذه المشكلة إلى التفاوت الكبير في قدرات وإمكانيات الدول النامية إذ لا يوجد معيار في منظمة التجارة العالمية لتحديد الدول النامية ويعتمد تصنيفها على الاختيار الذاتي للدولة التي تصرح برغبتها في الانضمام إلى هذه الفئة وبالتالي الدول النامية هي مجموعة من دول تتفاوت قدراتها التجارية والاقتصادية بشكل كبير.

هناك أنواع مختلفة من الأحكام الخاصة والتفضيلية في اتفاقيات جولة أوروغواي أهمها:

- أحكام تهدف إلى دفع وتنمية القدرات التجارية للدول النامية من خلال السماح لها بمزايا تفضيلية في النفاذ إلى الأسواق الدول المتقدمة.
- أحكام تطالب الدول المتقدمة بمراعاة مصالح الدول النامية عند اتخاذ إجراءات معينة.
- أحكام تعطي الدول النامية بعض المرونة في تطبيق سياسات معينة (على سبيل المثال تقديم الدعم أو إعطاء مزايا للمستثمرين لا يسمح بها للدول المتقدمة).
- أحكام تقضى بتقديم مساعدات فنية ومالية للدول النامية.
- أحكام وقائية تسمح للدول النامية باتخاذ إجراءات حامية إذا واجهت صعوبات اقتصادية.
- أحكام تسمح للدول النامية بفترات انتقالية قبل تنفيذ بعض الالتزامات.

استفادت الدول النامية من العديد من هذه الأحكام وأهمها تلك التي تتعلق بالفترات الانتقالية رغم أن الدول النامية وجدت عند التنفيذ أن هذه الفترات قد اتفق عليها بشكل عشوائي دون أن ترتبط بمدى قدرة الدول النامية على الالتزام في نهاية تلك الفترات أو بحصولها على مساعدات تسمح لها بتنفيذ هذه الالتزامات.

ولكن من ناحية أخرى كانت هناك أحكام عديدة صيغت بأسلوب غير ملزم وبالتالي لم تلتزم بتنفيذها.

وفي أعقاب المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة قررت لجنة المفاوضات التجارية تكليف لجنة التجارة والتنمية بالتعامل مع هذا الموضوع وتقديم "توصيات واضحة لاتخاذ اللازم حياله" وذلك "بهدف تقوية الأحكام الخاصة والتفضيلية للدول النامية وجعلها أكثر دقة وفاعلية وعملية".

وكان يتعين على اللجنة وبحد أقصى في ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٢ دراسة الأحكام الخاصة والتفضيلية غير الإلزامية وبحث كيفية جعلها ملزمة والانعكاسات القانونية والعملية التي تترتب على ذلك. وكان يتعين عليها كذلك بحث كيفية إقامة آليات لضمان تنفيذ الأحكام الخاصة والتفضيلية للدول النامية.

وفي ضوء عدم التوصل إلى نتائج تم الاتفاق على إعطاء مهلة إضافية حتى نهاية عام ٢٠٠٢ إلا أن التقرير الذي قدمته لجنة التجارة والتنمية إلى مجلس الشؤون العامة الذي اجتمع في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ أشار إلى عدم التوصل إلى اتفاق وتم تمديد الفترة إلى فبراير ٢٠٠٣ ولكنها انتهت دون التوصل إلى نتائج أيضاً، ولم يتحدد تاريخ آخر للانتهاء من هذه المسائل. لم يتضح بعد كيف سيتم التعامل مع ما تقدم من اقتراحات تزيد عن ٨٥ اقتراحاً لمواجهة الصعوبات التي تتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية، خاصة فيما يتعلق بالخلاف القانوني الذي أثير حول مرجعية عمل لجنة التجارة والتنمية، ما إذا كانت مسؤولة عن عملية التفاوض، كما تعتقد الدول النامية، أم أن عملها يتعلق فقط في نشاطات اللجنة، كما تعتقد الدول المتقدمة، وهذا الخلاف رُفِعَ إلى مجلس الشؤون العامة في المنظمة للفصل فيه ولكن لم يتم التوصل إلى توافق أيضاً حوله.

ثالثاً - المساعدات الفنية

تتضمن معظم اتفاقيات جولة أوروغواي أحكاماً تتعلق بتقديم المساعدات الفنية وفي بعض الأحيان المالية للدول النامية حتى تتمكن من الاندماج في النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف وتنفيذ التزاماتها في منظمة التجارة العالمية.

ولقد شهدت المساعدات الفنية التي قدمتها منظمة التجارة العالمية بعض التطورات الإيجابية ومن بينها زيادة حجم المساعدات الفنية وزيادة نصيب الدول الإفريقية والدول الأقل نمواً من المساعدات المقدمة.

ولكن المساعدات الفنية لم تكن كافية ومازالت الفجوة ضخمة للغاية بين الاحتياجات والبرامج المتاحة. كما أن حجم المساعدات الذي تسمح به ميزانية المنظمة مازال ضئيلاً للغاية فبالرغم من أهمية الموارد التي تأتي من خارج الميزانية إلا أنها غالباً ما ترتبط بقيود أو شروط. كما أن المساعدات غير مستقرة بشكل كاف لصعوبة التخطيط بسبب عدم انتظام تدفق الموارد.

من ناحية أخرى فإن قدرة المنظمة على تقديم المساعدات مازالت دون المستوى المطلوب خاصة في ضوء تزايد الطلب عليها بسبب المفاوضات الجارية حالياً.

ولقد أكدت الدول المتقدمة أنها ستساهم بحوالي ١٥ مليون دولار أمريكي لصندوق التعاون الفني في المنظمة والتحدي الحقيقي أمام المنظمة هو تنفيذ برامج تؤدي إلى رفع القدرات بشكل متكامل وليس من خلال إقامة ندوات متفرقة أو برامج منعزلة، والعمل بشكل منسق مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى التي يمكن أن تساهم في هذا المجال.

وهناك مسؤولية تقع على عاتق الدول النامية في تحديد احتياجاتها وأولوياتها بوضوح في مختلف المجالات وعلى مختلف المستويات حتى يتسنى دعم وتوفير متطلباتها البشرية والتفاوضية والمؤسسية.

رابعاً - اتفاق الملابس والمنسوجات

يعتبر قطاع الملابس والمنسوجات من المجالات التي تهم الدول النامية نظراً لتمتعها بمزايا تنافسية، وعادة تكون المناقشات بين الدول المصدرة الرئيسية والدول المستوردة الرئيسية. والدول المصدرة الهامة هي هونج كونج، والهند، وباكستان، وأندونيسيا، والبرازيل، ومصر، وتونس، والمغرب، والدول المستوردة الرئيسية هي : الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وكندا، والنرويج.

وقد قضت اتفاقية الملابس والمنسوجات بإزالة الحصص التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا والنرويج بشكل تدريجي على مدى عشر سنوات (١٩٩٥ - ٢٠٠٤) في أربع مراحل، انتهت المرحلة الأولى منها عام ١٩٩٥ بتحرير حصة لا تقل عن ١٦% من حجم واردات تلك الدول من الملابس والمنسوجات على أساس بيانات عام ١٩٩٠، وانتهت المرحلة الثانية عام ١٩٩٨ بتحرير ١٧%، والثالثة عام ٢٠٠٢ بتحرير ١٨%، وتنتهي الرابعة بنهاية عام ٢٠٠٤ بإزالة الحصة المتبقية وهي ٤٩%.

وترى الدول النامية أن التنفيذ لم يؤد إلى تحرير النسبة المتراكمة المنصوص عليها، وواجهت الدول النامية صعوبات نتيجة فرض الدول المتقدمة إجراءات وقائية، والقيام بتحقيقات متعلقة بمكافحة الإغراق، ووضع حواجز تتعلق بقواعد المنشأ.

وتركزت المناقشات حول مسائل التنفيذ على موضوعين، الأول هو زيادة حصص صادرات الدول النامية في هذا المجال، ويتعلق الثاني ببحث أفضل سبل حساب نسبة زيادة الحصة الخاصة باستيراد الملابس والمنسوجات من صغار المنتجين والدول الأقل نمواً.

واستمرت الدول النامية في التأكيد على أنها لم تتمكن من النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة بسبب الصعوبات التي تواجهها في هذا المجال، بينما تؤكد الدول المتقدمة من ناحية أخرى على أنها تقوم بتنفيذ التزاماتها في هذا الاتفاق. وبالرغم من المناقشات المكثفة في المنظمة حول هذا الموضوع، إلا أن مجلس التجارة في السلع، المكلف بتولي مسؤولية التعامل مع هذا الموضوع والعمل على التوصل إلى حلول بشأنه بحلول ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٢، لم يتمكن من التوصل إلى نتائج، لم يتمكن رئيس المجلس من التوصل إلى صياغة متفق عليها لتحديد الخلاف في وجهات نظر الأطراف المختلفة تجاه هذا الموضوع.

خامساً - النفاذ إلى الأسواق

في ضوء قرار المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة قامت لجنة النفاذ إلى الأسواق بمشاورات مكثفة للعمل على التوصل إلى اتفاق حول تفسير المقصود بتعبير المورد الرئيسي أو الوارد ذا المصلحة الأساسية substantial interest الذي يرد في الفقرة ٢ من المادة ١٣ من اتفاقية الجات ١٩٩٤ التي تحدد كيفية توزيع الحصص على الدول التي ترغب في الحصول على نصيب منها، ويثار التساؤل عندما تقوم دولة بتوزيع حصص من الواردات وتتفاوض مع الدول الأعضاء التي لديها مصلحة أساسية أو هامة في هذه الحصة في ضوء نسبة مساهمتها في الحصص السابقة، وفي بعض الأحيان يحق للدولة التي لديها مصلحة أساسية في هذه الحصة بالتشاور مع الدولة صاحبة الحصة.

والدول التي تطالب بقوة بتوضيح هذا التعبير (المصلحة الأساسية)، دول ذات اقتصادات صغيرة وعادة لا تعتبر من الدول ذات المصلحة الأساسية عند توزيع الحصص إذا ما تم احتساب نسبة مساهمتها في إجمالي واردات الدولة صاحبة الحصص في هذه السلعة، ولكن في بعض الأحيان يكون لهذه الدول الصغيرة اهتماماً ملحوظاً بهذه الحصص خاصة عندما تكون السلعة المعنية إحدى سلعها التصديرية الأساسية بغض النظر عن نسبة مساهمتها في إجمالي واردات الدولة صاحبة الحصص في هذه السلعة.

وما يزيد الموضوع تعقيداً أن بعض الدول ترى أن قرار التحكيم في النزاع الخاص حول الموز بين الاتحاد الأوروبي من ناحية والولايات المتحدة وبعض دول أمريكا اللاتينية والكاريبي من ناحية أخرى قد فسر المقصود بتعبير المورد الكبير بشكل لا يترك المجال للاقتصادات الصغيرة المساهمة في هذه الحصص وتعديل هذا التفسير سيؤثر على مصالحها.

وفى نهاية المطاف لم تتمكن لجنة النفاذ إلى الأسواق من التوصل إلى اتفاق حول تفسير هذا التعبير.

سادساً - المواصفات الفنية والمعايير الصحية

تضع اتفاقية العوائق الفنية للتجارة واتفاقية الإجراءات الصحية والصحة النباتية قواعد وشروط محددة للدول عند إعداد واعتماد مواصفات قياسية للسلع والمنتجات وتطبيق مواصفات السلامة الصحية التي تتعلق بالإنسان والحيوان والنباتات للتأكد من خلوها من الأوبئة والأمراض على أسس علمية بما لا يشكل عبء غير ضرورية عند الاستيراد.

وتتمثل أهم المشاكل التي تواجه الدول النامية في هاتين الاتفاقيتين ما يلي :

١- عدم مشاركة الدول النامية بشكل فعال في إعداد المواصفات العالمية التي تصيغها مؤسسات الدولية المعنية، ولم تقدم الدول المتقدمة المساعدات اللازمة للدول النامية لتحقيق مشاركتها الفعالة ذلك كما تقضى الاتفاقيتان.

٢- لم تحصل الدول النامية على المساعدات الفنية التي كانت تتوقعها لبناء قدراتها المؤسسية والبشرية والإدارية والتكنولوجية والفنية.

٣- تعرضت صادرات الدول النامية لصعوبات شديدة في مسألة النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة بسبب المواصفات والمعايير التي وضعتها الأخيرة، وترى الدول النامية أن في حالات كثيرة تكون الدوافع الحقيقية للدول التقدمية الرغبة في الحماية وليس التأكد من سلامة المنتجات.

٤- لم تقم الدول المتقدمة بتنفيذ الأحكام الخاصة والتفضيلية في الاتفاقيتين المذكورتين وعلى سبيل المثال ما تنص عليه المادة ١٠ من اتفاقية الإجراءات الصحية والصحة النباتية من قيام الدول المتقدمة بأخذ احتياجات الدول النامية في الاعتبار عند وضع وتطبيق الإجراءات الصحية والصحة النباتية أو ما تنص عليه المادة ٦ في الاتفاقية ذاتها حول مساعدة الدول النامية إذا كانت المعايير الصحية تتطلب من الدول النامية المصدرة استثمارات كبيرة حتى تتمكن من الالتزام بهذه المعايير.

قامت الدول النامية بتقديم بعض الاقتراحات والأفكار للتعامل مع هذه الصعوبات، ومن بينها على سبيل المثال :

- إعطاء الدول النامية فترة زمنية أطول للتعلق على الإخطارات الخاصة بالمعايير الصحية.
 - قيام الدول المتقدمة بتوضيح المعايير الصحية بدقة أكبر وتوضيح ما إذا كانت ستؤثر بشكل ملحوظ على صادرات الدول النامية.
 - تقديم المساعدات المطلوبة خاصة تلك التي تتيح للدول النامية المشاركة في وضع المعايير والمواصفات الصحية.
- وما زالت هذه الاقتراحات محل دراسة من لجنتي العوائق الفنية للتجارة والإجراءات الصحية والصحة النباتية.

سابعاً - التقييم الجمركي

تكمّن الصعوبة في تنفيذ هذه الاتفاقية في أن الدول النامية تتخوف من ذكر القيمة الحقيقية للسلع في أوراق الاستيراد للتهرب من الضريبة الجمركية المطلوبة ، وفي المقابل ترى الدول المتقدمة أن التقدير العشوائي لقيمة الصفقات التجارية قد يتسبب في صعوبات للمصدرين، ولم تتمكن لجنة التقييم الجمركي من التوصل إلى توصيات للتعامل مع هذا الموضوع.

ولكن من ناحية أخرى تقوم لجنة التقييم الجمركي بالنظر في طلبات الدول النامية التي ترغب في تمديد الفترة الانتقالية حتى تتمكن من تنفيذ التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية.

ثامناً - الدعم والإجراءات التعويضية

تؤثر بعض أنواع الدعم بشكل مباشر على القدرة التنافسية ويكون لها انعكاسات هامة على التجارة والاستثمار، ومن هذا المنطلق، كانت اتفاقية الدعم والإجراءات الوقائية هي أكثر الاتفاقيات التي تم التعرض إليها في الإعداد لمسائل التنفيذ في إطار المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل، كما تم التركيز عليها أيضاً في القرار الذي اتخذ في المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة.

تحظر الاتفاقية تقديم الدعم له، إلا أن الدول الأقل نمواً والدول النامية التي يبلغ متوسط دخل الفرد السنوي فيها أقل من ألف دولار سنوياً وموجودة على قائمة الملحق السابع لاتفاقية الدعم تستثنى من هذا الحظر.

وفى ضوء عدم وضوح النص بشأن الدول التي لم تكن على القائمة عند إعدادها وانخفض متوسط الدخل الفرد فيها لاحقاً إلى أقل من ألف دولار، أو الدول التي زاد دخلها عن ألف دولار ثم انخفض مرة أخرى، اتفق الوزراء في المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة على السماح لهذه الدول بتقديم الدعم إلى أن يصل متوسط دخل الفرد فيها ألف دولار بالسعر الثابت لعام ١٩٩٠ لمدة ثلاث سنوات متتالية. كما وافق الوزراء على عودة الدولة إلى القائمة إذا انخفض متوسط الدخل فيها عن ألف دولار مرة أخرى.

كما وافق الوزراء على قيام لجنة الدعم والإجراءات التعويضية بدراسة اقتراح يتعلق بعدم فرض رسوم تعويضية في مواجهة بعض أنواع الدعم الذي تقدمه الدول النامية لأغراض تنموية مثل التنمية الإقليمية المتوازنة والبحث التكنولوجي وتطوير وتنويع الإنتاج وتطوير الإنتاج بوسائل لا تؤثر سلباً على البيئة.

ووافق الوزراء أيضا على مراجعة أسلوب التحقيق بهدف فرض الرسوم التعويضية وكانت الدول النامية وعلى رأسها الهند والبرازيل قد تقدمت باقتراحات لكن برزت خلافات حول وسيلة احتساب الدعم، والبيانات المطلوبة وكيفية استخدامها، وإمكانية استخدام حد أدنى للدعم لا يتخذ إجراء وقائي بصده، وكذلك مراجعة الإجراءات المتبعة في الحالات التي يقدم فيها الدعم، وبرزت خلافات أيضا حول تعريف الصناعة الوطنية وكيفية احتساب الضرر.

وتجدر الإشارة إلى أنه تمت الموافقة على ٢١ طلباً من بين ٢٩ لتمديد الفترة الانتقالية لبرامج الدعم في إطار المادة ٢٧ فقرة ٤ من اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية، واتفق فيها على وضع معايير للبرامج التي يمكن من خلالها السماح للدول النامية بتمديد الفترة الانتقالية.

تاسعاً - مكافحة الإغراق

تواجه الدول النامية أعداداً متزايدة من إجراءات مكافحة الإغراق، الأمر الذي أصبح مصدر قلق شديد للعديد منها إذ يؤدي ذلك إلى افتقار المنتجين والمصدرين في الدول النامية إلى الاستقرار من ناحية كما يؤدي إلى انصراف المستوردين إلى أسواق منافسة، وقد وجدت بعض الدول النامية أنها قد تفقد بعض مكاسب التحرير من خلال مثل هذه الإجراءات.

من ناحية أخرى أساءت بعض الدول المتقدمة استخدام قواعد مكافحة الإغراق وكانت هناك حالات قامت فيها بعض الدول المتقدمة ببدء إجراءات التحقق من احتمالات وجود إغراق بعد أيام قليلة من انتهاء تحقيق سابق للسلع ذاتها وثبوت عدم وجود إغراق، ويأتي ذلك كله في وقت تجد فيه شركات في الدول النامية، خاصة الصغيرة والمتوسطة، صعوبة شديدة في الرد على مطالب الدول المتقدمة بتوفير البيانات اللازمة لإثبات عدم قيامها بالإغراق.

ولقد وافق المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة على أن تدرس سلطات الفحص بحرص شديد أي طلب يتعلق بمكافحة الإغراق إذا كان قد أجرى فحص على المنتج ذاته في البلد ذاته خلال سنة وأسفر عن نتائج سلبية، وألا يجري الفحص إلا إذا اتضح أن الظروف قد تغيرت بما يستدعي القيام بذلك.

وتشير المادة ١٥ من اتفاقية مكافحة الإغراق إلى ضرورة أن تأخذ الدول المتقدمة في الاعتبار الوضع في الدول النامية عند تلقي الطلبات لفحص احتمال وجود إغراق، كما تشير إلى ضرورة قيام الدول المتقدمة ببحث بدائل إيجابية قبل اللجوء إلى فرض رسوم لمكافحة الإغراق.

ولقد أقر المؤتمر الوزاري في الدوحة بأن المادة ١٥ تشكل حكماً ملزماً وإن تطبيقها يحتاج إلى توضيح وطلب المؤتمر من لجنة مكافحة الإغراق صياغة التوصيات اللازمة.

ولأن الاتفاقية لا تحدد الإطار الزمني الذي يجب اعتماده في تقدير حجم الواردات التي يجري عليها الإغراق والحد الذي يكون فيه هذا الحجم غير مؤثر بحيث لا تنطبق عليه إجراءات مكافحة الإغراق، طلب المؤتمر من لجنة مكافحة الإغراق وضع التوصيات اللازمة لضمان أكبر قدر ممكن من التيقن، وتم التوصل بالفعل إلى توصيات تقضي بقيام الدولة التي ستقوم بالفحص بإبلاغ الدولة المعنية في تحديد وقت الفحص والأسلوب الذي ستتبعه من بين أساليب الفحص المتفق عليها.

ولم يتم التوصل إلى توافق حول أية توصيات تتعلق بالمادة ١٥ رغم الصعوبات التي يسببها ذلك للدول النامية.

عاشراً - الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية

اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية أحد أكثر اتفاقيات جولة أوروغواي تأثيراً على مسار التنمية في الدول النامية لانعكاساتها على مجالات متعددة، وأعطت الاتفاقية الدول النامية مهلة خمس سنوات والدول الأقل نمواً ١١ سنة لتعديل تشريعاتها لتتماشى مع أحكام الاتفاقية، ولقد انتهت الفترة الانتقالية للدول النامية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ إلا أنها ستبقى سارية المفعول لمدة خمس سنوات أخرى تنتهي عام ٢٠٠٥ بالنسبة لبعض براءات الاختراع الخاصة بالأدوية والكيماويات الزراعية التي لم تكن تتمتع بحماية عند دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

ويتضح من التجربة أن الفترة الانتقالية لن تكون كافية للعديد من الدول النامية، وأن التنفيذ يتطلب قدراً مضاعفاً من المساعدات المالية والفنية لتعزيز قدرات الدول النامية المؤسسية والبشرية والإدارية حتى تتمكن من حماية الملكية الفكرية والحصول على حقوقها لدى الدول الأخرى، ولم يحدث تقدم يذكر فيما يتعلق بتمديد الفترة الانتقالية في هذه الاتفاقية.

وتتمثل شكوى الدول النامية أساساً في أن حماية حقوق الملكية الفكرية أمر استقر في الدول المتقدمة منذ فترة طويلة وأن الاتفاقية تركز على حماية مصالح تتعلق أساساً بالدول المتقدمة، ولا تعبر الاهتمام اللازم لحماية حقوق الدول النامية فقد أغفلت الاتفاقية على سبيل المثال؛ وسائل الطب التقليدي، واستخدام بعض الأعشاب والنباتات الطبيعية في العلاج، وقيام الشركات في الدول المتقدمة بسرقة بعض هذه الأعشاب والنباتات الطبية، وكذلك أغفلت المعرفة التقليدية والفولكلور، وعندما تعرضت الاتفاقية للمؤشرات الجغرافية تم التركيز على النبيذ وبعض المشروبات الروحية ولم تتعرض إلى بعض المنتجات التي يمكن أن تهتم فيها الدول النامية مثل الصناعات اليدوية وبعض المحاصيل الزراعية (الأرز البسماتي على سبيل المثال).

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول المتقدمة تؤيد أيضاً توسيع نطاق المؤشرات الجغرافية لتشمل منتجات أخرى، ولكن المجلس لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن.

أثارت الدول النامية أيضاً موضوع استثناء الأدوية الضرورية التي تحددها منظمة الصحة العالمية من براءة الاختراع وذلك من خلال إضافتها إلى المادة ٢٤ فقرة ٣ من الاتفاقية بحيث يصبح بمقدور الدول النامية منح رخص فورية لصناعة هذه الأدوية محلياً بأسعار تكون مناسبة للأوضاع الاقتصادية فيها. (تجدر الإشارة هنا إلى أن المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة أصدر "إعلان الدوحة حول اتفاقية أوجه التجارة المرتبطة بالملكية الفكرية والصحة العامة" الذي أكد أن الاتفاقية لا تمنع ويجب ألا تمنع الدول الأعضاء من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الصحة العامة).

وبالرغم من المشاورات المكثفة حول هذا الموضوع لم يتم التوصل إلى اتفاق حول العلاقة بين الاتفاقية والصحة العامة ورفضت الولايات المتحدة مشروع قرار أعده رئيس المجلس ودعت إلى أن يقتصر الأمر على التعامل مع بعض الأمراض المحددة فقط مثل مرض نقص المناعة (الإيدز) والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية ذات الأثر المماثل. وقد رفضت الدول النامية، خاصة الأفريقية، ذلك وأشارت إلى أن إعلان الدوحة تعرض للصحة العامة وليس إلى أمراض محددة.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة أعلنت أنها لن تتخذ أية إجراءات ضد الأطراف التي تخرق قواعد منظمة التجارة العالمية بذلك بتصدير أدوية منتجة بالتراخيص الإلزامية إذا كانت للأمراض المشار إليها أعلاه حتى يتم التوصل إلى اتفاق حول هذا الموضوع. وأن ذلك لن يسرى على الدول المتقدمة أو الدول النامية ذات الدخل المرتفع طبقاً لتصنيف البنك الدولي في هذا الشأن. وانضمت كندا وسويسرا إلى هذه المبادرة، كما انضم إليها الاتحاد الأوروبي دون أن يقتصر ذلك على أمراض محددة.

ومن المسائل التي ظلت معلقة في المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة موضوع الصعوبات التي تواجه الدول النامية في منح التراخيص الإجبارية إذا لم تكن لديها قدرات في مجال إنتاج الأدوية تسمح لها باتخاذ هذه القرارات بما يتماشى مع قواعد التجارة الدولية (التراخيص الإجبارية هي الحق الممنوح للدول للسماح للشركات بإنتاج أدوية للسوق المحلي دون الحصول على التراخيص اللازمة من مالك البراءة لظروف تتعلق بالصحة العامة).

أشارت الدول الأقل نمواً الالتزام الذي تنص عليه الفقرة ٢ من المادة ٦٦ من الاتفاقية التي تتعلق بإعطاء الدول المتقدمة حوافز لشركاتها لنقل التكنولوجيا إلى الدول الأقل نمواً وطلب قرار المؤتمر الوزاري في الدوحة من الدول المتقدمة تقديم تقارير سنوية حول سير عمل نظام الحوافز على أن يتم استعراض هذه التقارير في المجلس الخاص بحقوق الملكية الفكرية، وقامت بعض الدول المتقدمة بالفعل بتقديم تقارير في هذا الشأن، إلا أن مدى نجاح برامج الحوافز سيتطلب متابعة دقيقة.

ولكن في جميع الأحوال لا تشير الأوضاع التكنولوجية في الدول الأقل نمواً إلى وجود أية استثمارات تذكر تسمح بنقل للتكنولوجيا تكون له انعكاسات ملموسة.

حادي عشر - اتفاقية الجوانب التجارية ذات العلاقة بالاستثمار

تتعلق الصعوبات في تنفيذ هذه الاتفاقية في اعتقاد بعض الدول النامية بأن الاتفاقية قد قامت من خلال فرض المعاملة الوطنية ورفض الحصص وتقييد قدرة الدول النامية إلى حد كبير على تقديم الحوافز للمستثمرين بما يؤثر على جهود وسياسات التنمية خاصة فيما يتعلق بجذب التكنولوجيا ودفع التنمية الإقليمية المتوازنة داخل الدولة ومراعاة بعض الجوانب الاجتماعية، ولقد رفضت الدول المتقدمة هذا الطرح باعتبار أن أي تغيير في هذا الاتجاه يتطلب مرجعية تفاوضية لأنه تغيير جوهري سيؤثر على حقوق والتزامات أطراف الاتفاقية، ولم يحدث أي تقدم في بحث هذا الموضوع.

كما أشارت الدول النامية إلى أن الاتفاقية تقضي بعدم إمكانية فرض نسبة معينة من المكون المحلي على المستثمر لغرض التمتع بمزايا وحوافز استثمارية وأن هذا الأمر يؤثر على جهود التنمية وينبغي أن تتسم بالمرونة في هذا المجال، ولكن الدول المتقدمة رفضت ذلك أيضاً.

ثاني عشر - الزراعة

قطاع الزراعة ومجال تجارة الخدمات لهما وضع خاص فيما يتعلق بمسائل التنفيذ فقد أُنقِ خلال جولة أوروغواي على التفاوض حولهما بحلول كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٠، وقد بدأت المفاوضات بالفعل ولكنها ظلت بدون نتائج تذكر إلى أن أُنقِ على توسيع نطاق المفاوضات في المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

ويعتبر قطاع الزراعة من أكثر مجالات التجارة تعقيداً ويتمتع هذا القطاع في الدول المتقدمة وخاصة في الاتحاد الأوروبي واليابان والنرويج وسويسرا بدرجات مرتفعة، وإن كانت متفاوتة بالحماية.

ولكن تجدر الإشارة إلى أنه كما توجد خلافات ضخمة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول قطاع الزراعة فإن هناك خلافات أيضاً فيما بين الدول النامية (الدول النامية الرئيسية المصدرة للمنتجات الزراعية والدول المستوردة الصافية للغذاء).

وتتمثل صعوبات الدول النامية المصدرة للغذاء في أن النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة يواجه صعوبة شديدة وأن تحويل الحواجز غير الجمركية إلى رسوم جمركية أدى إلى ارتفاع الرسوم

جمركية بشكل كبير في بعض الحالات، كما ساهمت الحواجز الكمية (نظام الحصص) في زيادة تعقيد النفاذ إلى الأسواق.

كما شكل موضوع الدعم المحلي المقدم للإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة أحد الحواجز الإضافية لنفاذ صادرات الدول النامية المصدرة للغذاء إلى أسواق الدول المتقدمة.

أما الدول المستوردة الصافية للغذاء فقد وجدت أن القرار الذي اتخذ في إطار جولة أوروغواي لتقديم المساعدات لها في ضوء ارتفاع أسعار الغذاء نتيجة لخفض دعم الصادرات الزراعية لم ينفذ ولم تحصل على أية مساعدات في إطار هذا القرار.

كما ركزت الدول النامية أيضاً على الصعوبات التي تواجهها في إطار الصندوق الأخضر الذي يتعلق بالإجراءات التي تتخذ لدعم التنمية الريفية وتحقيق الأمن الغذائي، وضرورة تحلي الدول المتقدمة ببعض المرونة في التعامل مع تلك الإجراءات غير أن الدول النامية لم تحصل من الدول المتقدمة إلا على تعهد لا يرقى إلى مستوى الالتزام ببذل أقصى جهد ممكن.

ثالث عشر - تجارة الخدمات

يختلف موضوع التجارة في الخدمات عن الموضوعات الأخرى كما ذكرنا إذ تضمنت الاتفاقية أحكاماً تقضي بالبداية في مفاوضات جديدة بحلول عام ٢٠٠٠ وتم الاتفاق في آذار/مارس عام ٢٠٠١ على الإجراءات والخطوط الإرشادية للمفاوضات واعتبرها المؤتمر الوزاري في الدوحة الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ الأساس الذي يبنى عليه استكمال المفاوضات الخاصة بتجارة الخدمات وتهدف الاتفاقية أساساً إلى تحرير التجارة في الخدمات وزيادة مشاركة الدول النامية فيها.

تدور المفاوضات في مسارين، من خلال المفاوضات الثنائية بالنسبة للطلب والعرض request-offer process في مختلف القطاعات، ومن خلال المفاوضات متعددة الأطراف التي تهدف إلى استكمال الإطار القانوني للاتفاقية في بعض المجالات التي لم تنته في جولة أوروغواي وهي: الإجراءات الوقائية الطارئة والدعم والمشتريات الحكومية، وكذلك التفاوض حول انتقال الأفراد ومراجعة الاستثناءات لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وبحث المسائل المتعلقة بالبيانات والإحصائيات الخاصة بالتجارة في الخدمات والعائد الذي يمكن أن تحصل عليه الدول الأعضاء مقابل التحرير الطوعي بالإضافة إلى المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية في هذه المفاوضات.

وكان الموضوع الأساسي الذي يتعلق بالتنفيذ في إطار اتفاقية الخدمات مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات وكيفية تسهيلها والدفع بها طبقاً للمادة ٤ من الاتفاقية التي تطالب بتقييم سير تنفيذ الاتفاقية، وطلبت الدول النامية أن يتم تقييم مساهمة الدول النامية في تجارة الخدمات، وما قامت به الدول المتقدمة لتشجيع نفاذ الدول النامية إلى أسواقها، وكذلك نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية إليها في مجال الخدمات، والدور الذي ينبغي أن تقوم به نقاط الاتصال التي تقضي الاتفاقية بإقامتها في الدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية على نفاذ تجارتها في الخدمات إلى أسواق الدول المتقدمة.

رابع عشر - الخلاصة ونظرة مستقبلية

١- تنبغي الإشارة في البداية إلى أن هذه الورقة أشارت بشكل مجازي إلى الدول النامية والدول المتقدمة على أنهما مجموعتان محددتان واضحتا المعالم بينما هذا غير صحيح في إطار منظمة التجارة العالمية بشكل خاص، إذ تحدد الدول الأعضاء مواقفها وفقاً لمصالحها الاقتصادية والتجارية

بغض النظر عن انتمائها لمجموعة الدول النامية أو المتقدمة. فنجد على سبيل المثال خلافات كبيرة فيما بين الدول المتقدمة وكذلك فيما بين الدول النامية حول موضوع الزراعة، وكذلك يوجد توافق بين مجموعات تضم دولاً نامية وأخرى تضم دولاً متقدمة في موضوعات أخرى فمثلاً تشارك كل من اليابان وسويسرا بعض الدول النامية في مجموعة عمل تسعى إلى التغلب على الصعوبات التي تنجم عن إساءة استخدام اتفاقية مكافحة الإغراق.

٢- لا يمكن لأحد أن يدعي أن الدول النامية تتفق فيما بينها حول تحديد أهمية وأولويات مسائل التنفيذ والصعوبات التي تواجهها.

٣- مازالت الدول النامية تشعر أن نتائج جولة أوروغواي لم تكن متوازنة وأن حجم الالتزامات والتنازلات التي قدمتها يفوق حجم العائد الذي كانت تتوقعه ولم يتحقق بشكل مرض لأسباب مختلفة.

٤- لم تتجح الدول النامية في إقناع الدول المتقدمة بعدم التوازن القائم في النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف وبالتالي يمكن القول أن تحقيق هذا التوازن ليس هدفاً من أهداف النظام أو المفاوضات الحالية، ولكن بالرغم من ذلك يتعين على الدول النامية أن تبذل مزيداً من الجهد لإضفاء التوازن على النظام التجاري الدولي من خلال :

- تحديد الصعوبات.

- إقامة تحالف حقيقي مع الدول المعنية في كافة المواضيع.

- إقناع الأطراف الأخرى بانعكاسات النظام التجاري عليها والضرر الذي لحقها.

- وضع اقتراحات واقعية وعملية محددة للتعامل مع الصعوبات بما يسمح بالتوصل إلى القرارات اللازمة.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الخطوات تحقق بدرجات متفاوتة كما رأينا في هذه الورقة.

ولكن ينبغي أن يظل الهدف، محاولة إضفاء مزيد من التوازن على النظام التجاري الدولي بشكل عام.

٥- لن تتمكن الدول النامية من تحقيق هذه الأهداف إلا بجهد قومي يؤدي إلى قناعة تامة بحجم الصعوبات وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تصميم المفاوضات على التوصل إلى حلول لهذه الصعوبات.

٦- هناك ضرورة للتنسيق والتشاور بين الأجهزة الحكومية المختلفة في الدول النامية حول مختلف القضايا المطروحة في إطار منظمة التجارة العالمية، وينبغي أن يمتد هذا التشاور ليشمل القطاع الخاص ومراكز الدراسات والخبراء في مختلف المجالات التجارية.

٧- مازالت الدول المتقدمة تدعو إلى التحرير وخفض القيود عن التجارة ولكن ممارساتها على أرض الواقع تشير إلى أن لديها توجهات حمائية لا يمكن تجاهلها.

٨- ينبغي أيضاً ألا يبدو الأمر وكأن المسؤولية تقع بالكامل على عاتق الدول المتقدمة لأن جزءاً كبيراً من هذه المسؤولية يقع على عاتق الدول النامية التي ينبغي عليها أيضاً السير بخطى أكثر جرأة في مجال الإصلاح والتطوير والتحرير.

٩- من ناحية أخرى تتبغى الإشارة إلى أن الدول النامية قد زاد ثقلها في النظام التجاري الدولي وأن هناك إمكانية حقيقية لحصولها على مكاسب أكبر في إطار المفاوضات الحالية، ولا شك أن قدرة

الدول النامية على التفاوض الآن هي أفضل بمراحل عما كانت عليه أثناء مفاوضات جولة أوروغواي.

١٠- يتضح بدراسة المساهمات التي قدمتها الدول النامية في مختلف المسائل المطروحة أن مساهمة الدول العربية بالأوراق والاقتراحات والمبادرات غير ملموسة (فيما عدا مشاركتها في جهود المجموعة الإفريقية)، وينبغي مضاعفة الجهود حتى تكون المساهمة العربية أكثر فاعلية وتأثيراً.

١١- يتضح من تقييم التطورات في النظام التجاري الدولي أن الدول النامية تحتاج إلى دراسة موضوع المعاملة الخاصة والتفضيلية من منظور جديد أكثر واقعية وعملية و العمل على ربطها بمعايير تنموية محددة وعدم قبول أية صياغات في المفاوضات الحالية تتضمن تعهدات ببذل أقصى جهد، لأنه ثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأن الدول المتقدمة تعتبر هذه التعهدات بمثابة تنازلات ثم لا تنفذ على أرض الواقع وتصبح لاحقاً بلا قيمة.

١٢- يتضح من نتائج الجهود المبذولة أن التقدم الذي أحرز في كافة مسائل التنفيذ متواضع للغاية، وأن الأمور لا تتحرك في اتجاه يُطمئن، وستعتمد النتيجة النهائية على الجهود التي تبذلها الدول النامية في المرحلة الحالية، إذ ينبغي على ألا تترك الأمور إلى أن يتم التوصل إلى اتفاقية، ثم تبدأ في الاهتمام وإجراء الدراسات ومحاولة المشاركة بعد أن يكون قد فات الأوان.

١٣- أعطى المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة وللمرة الأولى مكاناً بارزاً لمسائل التنمية في المواضيع التي أدرجت على منظمة التجارة العالمية ومن الأهمية بمكان أن تستغل الدول النامية جدول أعمال هذه الفرصة ولا تكتفي بالشعارات وأن تصر على أن يكون هناك ترجمة حقيقية للقرارات التي تتخذ على أرض الواقع.
